الأنباء
الخميس 8 مارس 2018
لمشاهدة الصفحة PDF

سمو الشيخ جابر المبارك

أنس الصالح ومحمد الجبري

م. حسام الرومي

د.جنان بوشهري

الخرافي: لا أحد يعارض المساءلة والتلويح باستجوابي كان قبل قسمي

سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك والشيخ خالد الجراح

الشيخ ناصر صباح الأحمد ود. جمعان الحربش ود. نايف المرداس

الشيخ ناصر صباح الأحمد وهند الصبيح وخالد العتيبي

يفترض من وزير الدولة أن يكون «محللا» ليوطد العلاقة بين الحكومة والمجلس أو يسند إليه وزارة أخرى.

نحن اليوم نحاسب «مكتبا» وليست وزارة، رئيس الوزراء يقول «نواجه تحديات إقليمية وخارجية خطيرة»، وفي نفس الوقت يسند الحقيبة وحدها الى وزير.

اختصاصات الوزير متواضعة ولا توجد مهام حقيقية وإنما تنازل عن اختصاصاته، هل يُعقل أن تكون الهيئات مدرجة على الميزانية والمهام متواضعة لوزير الدولة؟!

وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة «البينة على من ادعى واليمين على من أنكر»، الكل عارف الإشاعات وأنت لم تنشر البيان إلا لما الرأي العام قال إن أصواتك ستعطيها لرئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم.

سؤالي لرئيس الوزراء ووزير الدولة لشؤون المجلس، اذا كان رئيس الوزراء يثق فيك لماذا لم يعطك مهام أكثر من ذلك اذا لم تكن صفقة انتخابية؟!

عندما قلت أنت إن هناك برنامجا مدرجا تحت مجلس الوزراء معنى ذلك أنه لا توجد مهام حقيقية أو اختصاصات، ومنذ 4 أشهر تكلم 4 مرات فقط في الجلسات 4 مرات فقط.

دور رئيس الوزراء تفعيل الوزراء والهيئات وليس اختيار وزرائه بهذه الطريقة.

دور الوزير توطيد العلاقة بين السلطتين.

نحاسب اليوم مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة، الشعب الكويتي لا يستحق ذلك.

وزير الدفاع تحته وزارة الدفاع ورئيس المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، ومدينة الحرير والجزر، وتحتها تريليون دينار.

وزير الخارجية، بعثات ديبلوماسية، الصندوق الكويتي للتنمية وحساب العهد 650 مليون دينار وعلى رئيس الوزراء التنسيق والإشراف وعلى وزير «الأمة» التنسيق بين المجلس والحكومة إنما لم يكن له دور والوزير أخفق في هذا الأمر.

وزير الداخلية، الجهاز المركزي للبدون، الإدارة العامة للتحقيقات.

وزير «الوزراء» أمانة «الوزراء»، الفتوى والتشريع والخدمة المدنية والهيئة العامة للاتصالات، والإطفاء والبطاقة المدنية والمناقصات وجهاز تكنولوجيا المعلومات هل هناك توازن بين الوزراء والجهات التابعة له.

وزير المالية: هيئة الاستثمار والحسابات العامة والمراقبين الماليين، «التأمينات» البنك المركزي هيئة الاستثمار، هيئة الشراكة، وحدة التحريات، والخطوط الجوية الكويتية.

لماذا لم تذهب «الخطوط» لوزير «الأمة» لأنه لا ثقة فيه أو لتحصينه وعدم استجوابه وإضعاف الخدمات على المواطنين، وكيف قبل الوزير بذلك وكيف يقبل بوزارة ليست لها مهام حقيقية؟!

● وزير الشؤون: الأمانة «للتخطيط والتنمية» «إدارة الإحصاء»، «الإعاقة»، «القوى العاملة»، «شؤون الأسرة»، «التخصيص» كل هذا عند وزيرة واحدة والوزير ليس لديه شيء.

● وزيرة الإسكان: «المواصلات»، «بنك الائتمان» مؤسسة «السكنية»، «الموانئ» و«شؤون المطار المدني»، «الميزان في الدولة أعوج».

وزير التربية لديه حساب عهد 260 مليونا ويتعاون مع وزير المالية ودور الوزير الخرافي التنسيق بين لجنة الميزانيات وباقي الجهات الحكومية، ووزير التربية لديه «التعليم العالي»، «التطبيقي»، «الجامعة».

وزير الأشغال والبلدية لديه وزارتان غير الهيئات مثل هيئة الطرق و«البلدية» و«البيئة».

وزير النفط لديه وزارة الكهرباء والقطاع النفطي كله وهو قوت الكويت، و9 شركات فكيف يلاحق الوزير هذه الجهات؟

وزير التجارة لديه وزارة الشباب وهيئة الرياضة وهيئة الشباب وجهاز المنافسة وهيئة أسواق المال.

وزير العدل والأوقاف كان قانونيا مثل فالح العزب كانت معه «الأمة» والخرافي ليس قانونيا وهو ليس صاحب اختصاص يعني لا محلل ولا صاحب اختصاص وإنما هذا سوء إدارة من رئيس الوزراء وقبل بها الوزير.

(وعرض العدساني مقطع فيديو للوزير الخرافي عندما كان أمين سر مجلس الأمة يدعو فيه لتعيين الكفاءات والبعد عن الواسطة).

● العدساني: فهل الحكومة جاءت بالكفاءات وأصحاب الاختصاص؟ وهل الشعب الكويتي يستحق هذا التشكيل الحكومي؟ لا مجال للمجاملات وإذا قبلنا بهذا الأمر فهذه كارثة، ينسحب عشان يحطوه وزيرا، هذا الأمر لن نقبل به جملة وتفصيلا.

لديه مهام يلتزم بها، منها اقتراح السياسة التشريعية لتطوير التشريعات، الوزير لم يحضر اللجنة التشريعية لمناقشة تعارض المصالح، وأمس في الجلسة أقرت 4 قوانين وهو لم يكن موجودا.

قانون تعارض المصالح به 6 مهام رئيسية، الواسطات والمحسوبية، سرية المعلومات، وطلب المنفعة وغيرها.

الوزير تقاعس عن دوره، الوزير السابق فالح العزب قدم دراسة عن الخلل في التركيبة السكانية، توزير الوزير كان بناء على ترضيات.

المرسوم 53 لسنة 1998 يحدد مهامه ولم يلتزم بها الوزير وزاد العبء على الوزراء.

ومن أهم اختصاصات الوزير المادة الثانية بند 10 وهي دراسة سبل تلافي الملاحظات الواردة في تقارير ديوان المحاسبة وهو يقول ان الاختصاص عند جهاز متابعة الحكومة الذي أنشئ في عام 2007 ونسي أنه في 20/10/2013 يقول وزير ذات الوزارة يقول انه يتابع مع الديوان تلافي الملاحظات التي ترد من الديوان، وإذا كان هذا الكلام واضحا يفترض أن يصدر مرسوم آخر ينظم العلاقة وعدم تشابك الاختصاصات.

أين دور الوزير عندما يتبنى مجلس الأمة موضوعا مهما منها تشابك الاختصاصات في 110 هيئات حكومية؟

وزير الدولة أخفق في دوره، أمس وُزع علينا البرنامج الوطني للتنمية المستدامة، وكل النواب اشتكوا من عدم وصول البرنامج، وهذا دور الوزير، ماذا طبَّق من اختصاصاته، فليعطنا اختصاصا واحدا من اختصاصاته طبقه.

والوزير يطلب تعزيزا بميزانية واعتمادا إضافيا لماذا يطلب ميزانية، وما المهام الموجودة عنده ليطلب الميزانية؟

استنادا الى المادة 99 من الدستور، البعض يعتقد أن السؤال البرلماني يوجه كتابة ويرد الوزير كتابة لا هذا مو صحيح من الممكن أن يرد شفاهة.

وبعد عرض العدساني فيديو للوزير الخرافي حينما كان عضوا في مجلس الأمة عند انتقاده للحكومة بعدم التزامها بالردود على استفسارات النواب.

وقال العدساني: هذه هي الصفقات السياسية حينما انسحب من الانتخابات لكي يكون اليوم في هذا المنصب ولو كنت مكانه لم أقبل بهذا المنصب بس للأسف انه قبل هذا المنصب والعديد من النواب قالوا اذا لم يرد الوزراء على استفساراتنا سنستجوبهم ولكن لا يحدث هذا وأنت أي الوزير كنت تطالب بالرد على أسئلتك حينما كنت نائبا واليوم هذا حقنا نريد الرد على الأسئلة التي نوجهها وأنا أقولها ان الوزير تأخر بالرد على الأسئلة ووزيرة الاسكان شكلت فريقا للرد على أسئلة النواب.

سأتجاوز عن كثير في المواضيع لكن لن أتجاوز عن قضية التأخير في الرد على استفسارات النواب.

وقام العدساني بعرض فيديو لوزير التنمية البريطاني حينما تقدم باستقالته بعد تأخره 5 دقائق واليوم وزير الدولة الخرافي يتأخر عن الردود ولا يقول ومو هامه شيء وعادي عنده ولكن لن أقبل بهذا وكل الوزراء ردوا على الاسئلة إلا وزيرين وزير الدولة بمجلس الوزراء ووزير الدولة لمجلس الأمة، واليوم اللي حاصل تقاعس وعدم اهتمام للنواب واستفساراتهم.

البعض يقولون ليش تستجوبونه ما عنده مهام وأنا أقول اذا ما عنده مهام ليش هو وزير في الحكومة حتى الآن؟!

والأصول المتداولة تراكمت وكان من المفترض أن يتم تسوية هذا الحساب والأصل معالجة تلك الأمور ومن بعد الغزو حتى عام 2004 سحب من احتياطي الأجيال القادمة ما يقارب 26 مليارا دون سند قانوني وتم تسكير هذا القرض في عام 2008، وحساب العصر وصل لـ 6 مليارات دينار كويتي ودور الوزير أن يتابع مع اللجان.

واليوم نتحدث عن مرسوم اختصاص الوزير ونؤكد الجهات الحكومية لا تتعاون مع وزير المالية بحساب العهد وهذا دور وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة وللأسف لم يقم بهذا الدور والأصل أن ينسق الوزير وهذا دوره.

وتابع: هل يعقل تتجه الدولة للاقتراض ولديها أموال تصل لـ 20 مليار دينار في بعض الجهات؟ ولن نقبل المساس بجيب المواطن ولماذا لا تحصل الحكومة مديونياتها على بعض الجهات والوزير كان عليه دور ومهام يقوم بها.

والوزير يعتقد أنه محصن ولا يملك أمورا تنفيذية واما أنه نصب لأمور انتخابية أو عدم الثقة بقدراته بالوزارة واليوم نحرص على فك تشابك الاختصاصات بين الجهات الحكومية وهذا دليل سوء الادارة.

والأصل ان ينسق الوزير بين الجهات الحكومية للحد من المخالفات والملاحظات في الجهات الحكومية، وأتمنى

الغانم: الاستجواب كان راقياً وسار وفق الإجراءات المنصوص عليها باللائحة الداخلية

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ان الاستجواب المقدم من النائبين د.عادل الدمخي ورياض العدساني الى وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة م.عادل الخرافي كان راقيا وسار وفق الاجراءات المنصوص عليها باللائحة الداخلية للمجلس.

وأشار الغانم في تصريح للصحافيين إلى إقرار العديد من القوانين المهمة في جلسة المجلس التي عقدت امس مثل (تعارض المصالح) اضافة الى مناقشة «الوثيقة الاقتصادية» التي هي عبارة عن رؤية لا يتم التصويت عليها.

وبين ان النواب استمعوا في هذه الجلسة الى شرح حول الوثيقة من الوزراء المعنيين، معربا عن امله في ان عجلة التشريع بدأت بالدوران وان تشهد الجلسة المقبلة إقرار المزيد من القوانين.

رئيس مجلس الأمة يحثّ السلطتين للعمل على استكمال منظومة حقوق المرأة

حث رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم السلطتين التشريعية والتنفيذية على المضي قدما في العمل على استكمال منظومة الحقوق الأساسية المتعلقة بالمرأة في كافة الميادين الاجتماعية والوظيفية والاسرية والقانونية والاقتصادية. وقال الغانم في تصريح صحافي بمناسبة يوم المرأة العالمي «كما قلت مرارا في السابق، فمسيرة حقوق المرأة لا يجب أن تتوقف عند تاريخ مايو 2005 عندما نالت المرأة الكويتية حقوقها السياسية، بل الواجب اتخاذ هذا التاريخ، كنقطة انطلاق لاستكمال باقي المنظومة الحقوقية المتعلقة بالمرأة في كافة المجالات». وقال ان لجنة شؤون المرأة والأسرة البرلمانية أمامها أكثر من استحقاق تشريعي يتعلق بالمرأة سواء في الشق القانوني الحقوقي او الشق الاسكاني أو غيره معربا عن ثقته بنجاح أعضاء اللجنة في استعجال تلك التشريعات المهمة في أقرب وقت ممكن.

وقال الغانم ان الاحتفال بيوم المرأة كما جرت العادة هي مناسبة لاستذكار عطاء المرأة الكويتية ومسيرتها الإبداعية عبر العقود، منذ مجتمع ما قبل النفط وحتى وقتنا الحاضر الذي تشكل فيه المرأة الى جانب شريحة الشباب، حجر الزاوية في أي رؤية تنموية تتعلق بمستقبل الكويت.

المرداس: عدم وجود طرح ثقة دليل على عدم وجود نوايا مبيتة

قال النائب د.نايف المرداس ان انتهاء الاستجواب بلا طرح ثقة دليل على عدم وجود نوايا مبيتة «وإن شاء الله ستستمر عجلة التشريع».

مبارك الحجرف

الحميدي السبيعي

حمد الهرشاني

طلال الجلال

وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الأثنين الموافق ٢٠١٨/٤/٢ – قاعة – ٤٨ – بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً – وذلك تنفيذا لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠١٧/٢٥٤ بيوع/١

المرفوعة من: ١- ابتسام خلف صالح العنزي

ضـــــد: ١- احمد ذصار طارش الشمري

٢- الممثل القانوني لبنك الائتمان الكويتي بصفته (بنك التسليف والادخار سابقا).

أولاً: أوصاف العقار:

الوثيقة رقم ٢٠٠٢/٦٠٨٥ الواقع بمنطقة الخرين قطاع هـ سابقا مبارك الكبير قسيمة رقم ٢٨٦ من المخطط رقم م/٣٧١٤١ قطعة ٣ ومساحته ٤٠٠ م٢ وذلك بالمزاد العلني بثمن أساسي قدره (مائتان وأربعون ألف دينار كويتي). العقار يقع في منطقة مبارك الكبير ق ٣ ش ١١ م ١٩ ويتكون من دورين وسرداب ويقع على شارع واحد ومساحته ٤٠٠ م٢ والتكييف مركزي ومضاف إليه بعض الوحدات والكسوة الخارجية حجر أردني، يتكون الدور الأرضي من غرفتين وغرفة ماستر وحمام ومطبخ خارجي كبير وصالة والسرداب يتكون من غرفة خادمة وصالة كبيرة ودوانية مع وجود حمام ومغاسل بالدور الأرضي لخدمة الديوانية. يتكون الدور الأول من صالة وغرفة ماستر وغرفتين وحمامين مع مطبخ. السطح يتكون من غرفة خادمة وحمام ومخزن كبربي.

بالتدقيق الطرفين وما رائه الخبرة أن الدور الأول والسطح مستغل من المدعية ومن يستغل الدور الأرضي والسرداب المدعى عليه الأول.

ثانياً: شروط المزاد:

أولا: يبدأ المزاد بالثمن الاساسي قدره مائتان وأربعون ألف دينار كويتي. ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الاقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه او بموجب خطاب ضمان من احد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانيا: يجب على من يعتمد القاضي عطاؤه ان يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثا: فان لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملا وجب عليه ايداع خمس الثمن على الاقل والا اعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على اساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعا: في حال ايداع من اعتمد عطاؤه خمس الثمن على الاقل يؤجل البيع مع زيادة العشر.

خامسا: إذا اودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه الا اذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوبا بايداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على اساس هذا الثمن.

سادسا: اذا لم يقم المزايد الأول بايداع الثمن كاملا في الجلسة التالية ولم يتقدم احد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فورا على ذمته على اساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة، ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بايداع كامل قيمته. ويلتزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سابعا: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل التكية ومصروفات اجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ دينار واتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الاعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

ثامنا: ينشر هذا الاعلان تطبيقا للقانون وبطلب المباشرين لاجراءات البيع وعلى مسئوليتهم دون ان تتحمل ادارة الكتاب بالمحكمة الكلية أي مسئولية.

تاسعا: يقر الراسي عليه المزاد انه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه: ١ - ينشر هذا الاعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقا للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.

٢ - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقا للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.

٣ - تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٧٦ من قانون المرافعات أنه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

ملحوظة هامة:

يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على العقارات أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة ٢٣٠ من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨.

المستشار/ رئيس المحكمة الكلية

دعوة لحضور اجتماع
جمعية حملة وحدات صندوق الدار للصناديق
(تحت التصفية)
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017

يسرني أنا/ عبداللطيف أحمد عبدالله الأحمد، بصفتي المصفي القانوني للصندوق دعوتكم لحضور اجتماع جمعية حملة وحدات صندوق الدار للصناديق (تحت التصفية) المقرر إنعقاده في مقر مكتبي الكائن في منطقة شرق – شارع أحمد الجابر – برج دار العوضي – الدور (19) وذلك يوم الأربعاء الموافق 28 مارس 2018 في تمام الساعة (11) صباحاً وذلك لمناقشة جدول الأعمال الآتي:

1. تعيين أمين سر للجمعية لتسجيل محضر الإجتماع بما في ذلك المداولات والقرارات المقترحة وتسجيل التصويت عليها.
2. عرض تقرير عن أعمال تصفية الصندوق.
3. الإطلاع على تقرير مراقب الحسابات عن البيانات المالية السنوية المدققة للصندوق للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.
4. الإطلاع على البيانات المالية السنوية المدققة للصندوق للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

مع العلم أنه في حالة عدم اكتمال النصاب القانوني لإنعقاد الإجتماع فسوف يُعقد الإجتماع المؤجل الساعة (11) صباحاً يوم الخميس الموافق 29 مارس 2018 في نفس المقر المذكور أعلاه، ويكون الإجتماع المؤجل صحيحاً أياً كانت نسبة الحضور.

ملاحظة: يُرجى التكرم من حملة الوحدات المسجلين في تاريخ إنعقاد جمعية حملة الوحدات أو من تم توكيلهم مراجعة (الشرق – شارع أحمد الجابر – برج دار العوضي – دور 19) وذلك لإستلام الدعوة وتوكيل الحضور وذلك في أيام العمل الرسمية من الأحد إلى الخميس.

مصفي الصندوق
عبداللطيف أحمد عبدالله الأحمد
مكتب الأحمد وشركاه – محاسبون قانونيون
(عضو في مجموعة طلال أبوغزاله)